Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 6, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2024.060108 **Pages: 86-95**

مسؤولية الادارة عن اعمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي

م. د. عمر جبار احمد شكر[1]، م. م. زياد رائد سامي[2]
[1]كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، ديالى، 32001، العراق
[2]المديرية العامة لتربية محافظة ديالى، ديالى، 32001، العراق.
zeyadraed@yahoo.com, omarjabar@uodiyala.edu

الملخص

يعد الذكاء الاصطناعي من التطبيقات الذكية التي وصل اليها التقدم التكنلوجي في الوقت الحاضر ، لما يتمتع به من خصائص ومميزات كثيرة جعلها محط اهتمام العلماء والمخترعين وكبريات الشركات التكنلوجية في العالم ، بل واتجهت الدول المتقدمة في ادخال تلك التطبيقات الذكية الامنة في كافة مجالات الحياة من اجل تقديم افضل الخدمات للأفراد والمجتمع ككل ، على الرغم من قلة التنظيمات القانونية على صعيد الدول الغربية لتنظيم هكذا تكنلوجيا الا ان الدول اخذت على عاتقها دراسة الامر وتنظيم وتشريع القوانين من اجل تطبيقها داخل الدول ، والعمل على تكييفها قانونيا بصورة سليمة من اجل تنظيم الحقوق والالتزامات ، واذا كانت الادارة مسؤولة على جبر الضرر للمضرور نتيجة الخطأ او دون خطأ في اعمالها بوسائلها التقليدية ونتيجة قيام الموظفين بأعمالهم ، فقد يصاحب ذلك العمل خطأ ويتحقق الضرر للأفراد فيلجأ الى القضاء الاداري سواء أكان للتعويض او لرفع الضرر او الغبن عنه ، الا ان الامر مختلف في حالة قيام الادارة بأعمالها بوسائل تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي فقد يصعب على المضرور اثبات وقوع الخطأ كون ان الادلة قد تكون قليلة باعتبار ان من قام بالخطأ قد لا يكون للإدارة او الموظف دخل فيه او ان الادلة الواجبة الاثبات من وسائل التكنلوجية والتقنيات الحديثة وبالتالي يصعب اثباتها ، ولكن يبقى للقاضي الدور الواسع في البحث والتقدير عن ادلة الدعوى وصولا للحكم القضائي العادل ولجبر الضرر ، وتبقى الادارة مسؤولة عن ما اصاب الغير من ضرر جراء اعمالها سواء بالخطأ او دون خطأ .

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الإدارية، الخطأ، الروبوت، التقنية الحديثة، الخطأ المفترض.

Management’s responsibility for its work by artificial intelligence

Lect. Dr. Omar Jabaar Ahmed Shukr[1], Assist. Lect. Ziad Raed Sami[2]
[1]College of Administration and Economics, University of Diyala, Diyala, 32001, Iraq.
[2]General Directorate of Education, Diyala, 32001, Iraq.
omarjabar@uodiyala.edu.iq, zeyadraed@yahoo.com

Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 6, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2024.060108 **Pages: 86-95**

Abstract

Artificial intelligence is one of the smart applications that technological progress has reached at the present time, because of its many characteristics and advantages that have made it the focus of attention of scientists, inventors, and major technology companies in the world. Indeed, developed countries have tended to introduce these safe smart applications in all areas of life in order to provide the best services for individuals and society as a whole. Despite the lack of legal regulations at the level of Western countries to regulate such technology, countries have taken it upon themselves to study the matter, organize and legislate laws in order to apply them within countries, and work to adapt them legally in a sound manner in order to regulate rights and obligations, and if they are The administration is responsible for reparation of the damage to the aggrieved as a result of the error or without error in its actions by its traditional means and as a result of employees carrying out their work. This action may be accompanied by an error and harm is caused to individuals, so they resort to administrative judiciary, whether for compensation or to remove the damage or injustice from it. However, the matter is different in the case of the administration doing its work by means of artificial intelligence technology, it may be difficult for the aggrieved to prove that the error occurred, since the evidence may be limited, considering that the person who committed the error may not have had any involvement in the administration or the employee, or that the evidence due to modern technologies and techniques is therefore difficult to prove it, but the judge still has a broad role in the search and evaluation of the evidence of the case in order to reach a fair judicial ruling and compensation for the damage, the administration remains responsible for the damage that befell others as a result of its work, whether by mistake or not.

Keywords: Artificial intelligence, administrative responsibility, Error, Robot, Modern technology, Default error.

المقدمة:

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد حلم او ضرب من ضروب الخيال العلمي ، بل اصبح حقيقة واضحة تحظى بتطبيقات تخاطب البشر وتعمل على توفير متطلباتهم كافة ، بل قد تتفوق على الكثير من العاملين في مجال تقديم الخدمات للأفراد ، فنجد انها انتشرت في عمليات المساعدة واتخاذ القرار في مجال النقل والبيئة والتنمية المستدامة والفضاء والسياسات العامة وحتى في مجال الطب الذي يعد ابرز واهم تلك المجالات ، فقد استطاعت تلك التقنية توفير انظمة ذكية تعمل على تحليل البيانات والنتائج الطبية للتشخيص المبكر للأمراض واقتراح العلاجات لها ، مما دفع للمستشفيات العالمية الى استخدام تلك التقنيات الذكية والروبوتات الجراحية على نحو محدود في البعض من العمليات التي تتطلب الدقة المتناهية والسرعة الفائقة .

تتميز تقنية الذكاء الاصطناعي بالقدرة الفائقة على التعلم واكتساب الخبرة واتخاذ القرار باستقلالية دون الاشراف البشري المميز ، فضلا عن تميزها بمهارات الاستنباط والتكيف مع البيئة المحيطة ، لذلك فقد لعبت دوراً مميزا على الصعيد التعليمي فقد ظهر الروبوت الالي القادر على تمييز الطلبة والتفاعل معهم من خلال قراءة تعبيرات وجوههم وتحليل نشاطهم الدماغي وتعليمهم وفق متطلبات منحهم الحصص التعليمية ، وينبغي الاشارة الى ان الروبوت يكون الذكاء الاصطناعي احد عناصره ، اما تقنية الذكاء الاصطناعي فهو نظام من نظم البرمجيات، وفي الحالتين نكون بصدد الدراسة .

ان التحول الرقمي والتكنلوجي في كافة مجالات الحياة ذهب بالإدارة الى التحرك العاجل لتلقي تلك التقنية والعمل على تحديث انظمة العمل اليومي وفق تلك التقنيات من اجل تقديم الخدمات للأفراد وتحقيق اهدافها في تحقيق المنفعة العامة، وان التزام

الادارة بخطوات قانونية وسليمة في الاخذ بتلك التقنيات الحديثة يجعلها مميزة ومتطورة ومحققة لمتطلبات الافراد المتزايدة للخدمات ومتطلبات تقدم وازدهار المجتمع وتقديم الخدمات بالوسائل الحديثة.

لاسيما ازدادت بالوقت الحاضر متطلبات الحياة من الادارة لصالح الافراد، الامر الذي ادى بالحكومات الى ادخال وسائل التكنلوجيا الحديثة في توفير الخدمات الادارية ومتطلبات الافراد من جهة، والعمل على تطوير الجهاز الاداري الحكومي وتوفير كافة الخدمات وفقا لمبدأ التطور بما يتلاءم مع تطور المجتمعات والدول وادخال وسائل التكنلوجيا الحديثة من اجل اغناء الجهاز الاداري بذلك التطور لتقديم أفضل واجود الخدمات.

واذا كانت الادارة التقليدية ملتزمة بالتعويض عن الضرر في ظل تحقق المسؤولية على اساس الخطأ او دون خطأ ، و يكون للقاضي الاداري السلطة الواسعة في تقدير الادلة و اثبات الخطأ والضرر والحكم بالتعويض للأفراد ، فالأمر يختلف قليلا ظل التطور والتقدم واستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي من قبل الادارة قد يتولد من اعمالها مسؤولية ادارية ترتكز على اساس الخطأ او دون خطأ وفق تقنية الذكاء الاصطناعي نتيجة للقصور التشريعي و انعدام التكييف القانوني السليم داخل الدولة لتقنية الذكاء الاصطناعي ، فهنا قد يصعب على القاضي الاداري تحديد مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي لصعوبة الاثبات في ظل تلك التقنية الحديثة ، وفي جميع الاحوال تبقى الادارة ملتزمة بتعويض الافراد نتيجة الخطأ او الخطأ الافتراضي لأنها تسعى الى تحقيق مصالح الافراد وحمايتها وتحقيق المنفعة العامة .

وفي ابريل من العام 2021 سعت المفوضية الاوربية لحقوق الانسان الى تقديم مقترح قانون لتنظيم تقنية الذكاء الاصطناعي في البلاد وهي تهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وقانوني مشترك لاستخدامات الذكاء الاصطناعي يشمل نطاقها جميع القطاعات (باستثناء العسكرية) وجميع أنواع الذكاء الاصطناعي. كمنظوم يقع على مسؤولية المنتج، لا يمنح الاقتراح حقوقًا للأفراد، ولكنه ينظم مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي ويحدد مسؤولياتهم، والكيانات التي تستفيد منها بصفة مهنية. بحيث لا يضر منتجات الذكاء الاصطناعي الناس وبنفس الوقت يهدف قانون الاتحاد الأوروبي لتنظيم الذكاء الاصطناعي المقترح إلى تصنيف وتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بناءً على مخاطر قد تسببها للمجتمع أو المستهلك أو أضرار. ينقسم هذا التصنيف بشكل أساسي إلى ثلاث فئات: الممارسات المحظورة، والأنظمة عالية الخطورة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي الأخرى.

أهمية البحث:

ان الذكاء الاصطناعي هو حديث الساعة وهو منطلق الدول المتقدمة والمتطور ، تتطلع الدراسات كافة في الوقت الحاضر سواء اكانت من الناحية القانونية او التقنية او العلمية وغيرها من الدراسات ، الى بيان اهمية الذكاء الاصطناعي في حياة المجتمع وادخاله في كافة مجالات الحياة من اجل تقديم افضل الخدمات دون جهد او تعب ، ولعل الاهم في دراستنا بيان تلك التقنية وتنظيمها وتكييفها قانونيا من اجل ادخالها في العمل الاداري والحكومي وبيان المسؤولية المترتبة عن تلك الاستعمالات من اجل حسن التنظيم والاستعمال وفق متطلبات قانونية سليمة .

مشكلة البحث:

ان المشكلة الرئيسية والاساسية التي قد تثور بالدراسة هي مدى مسؤولية الادارة تجاه الغير عن اعمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي ، ومن خلال تلك المشكلة الرئيسية تتفرع مشكلات فرعية تتمثل في التعريف بتقنية الذكاء الاصطناعي وانواعها ، وكذلك بيان فيما اذا كانت هنالك تنظيمات قانونية على الصعيد الدولي او الداخلي لتكيف تلك التقنية وتنظيمها داخل الدولة ، ومن ثم بيان مسؤولية الادارة تجاه الافراد عن اعمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي وتحقق الضرر للأفراد سواء أكان بخطأ الادارة او بالخطأ المفترض او دون خطأ ، مشكلات نتناولها في دراستنا من اجل تحقيق الهدف والنتيجة والوصول الى نتائج علمية قيمة .

هدف البحث:

لعل اهم اهداف البحث من دراستنا عن المسؤولية الادارية عن الذكاء الاصطناعي هو بيان على من يقع عاتق تحمل الخطأ وتعويض الافراد نتيجة وقوع الضرر من جراء قيام الادارة بأعمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي ، لان الامر يختلف عن قواعد المسؤولية الادارية التقليدية والاعمال التي تجريها الادارة، كون ان تلك الاعمال مرتبطة بتقنية الذكاء الاصطناعي وقد لا

يكون لأي موظف دخل في تقديم تلك الخدمة الادارية وحصول الخطأ وتحقق الضرر ، كما ان كثر الدراسات القانونية في ذلك المجال قد تؤدي الى الخروج بتكييف قانوني سليم لتلك التقنية عندما ترتبط بالإدارة تسهل على القاضي الاداري والافراد في التعويض وجبر الضرر عن تحقق الخطأ .

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا عن المنهج التحليلي، وهو تحليل النصوص التعليمات والقرارات القضائية واراء الفقهاء والاطلاع عليها، لبيان التنظيم والتكييف القانوني للذكاء الاصطناعي وكيفية ربطه بالإدارة من اجل تقديم الخدمات للأفراد، ومدى تحمل الادارة للمسؤولية الادارية المترتبة نتيجة لا عمالها وتحقق الضرر للأفراد من اجل الضمان الامثل للحقوق وحمايتها وصيانتها.

خطة الدراسة:

سوف نستعرض في بحثنا مسؤولية الادارة عن اعمالها بواسطة الذكاء الاصطناعي مطلبين في مبحث واحد، وسوف نستعرض في المطلب الاول دراسة التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وعلى فرعين، ومن ثم ننتقل الى المطلب الثاني من البحث والذي نبين فيه مسؤولية الادارة عن اعمالها سواء أكان على اساس الخطأ، او على اساس الخطأ المفترض او دون خطأ وعلى فرعين وكما يلي:

المطلب الاول

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

لقد اصبحت تقنية الذكاء الاصطناعي في وقتنا الحاضر ، تقنية استراتيجية حتمية تعمل على الحصول على كفاءة أكبر وفرص جديدة للدخل لتنشيط العمل الاداري والمؤسساتي و تطوير امكانيات الادارة في تحسين وتقديم افضل الخدمات للأفراد والمجتمع ، كما أنها تتحول بسرعة إلى ميزة تنافسية للعديد من الادارات والمؤسسات الخاصة ، فمن خلال الذكاء الاصطناعي، يمكن للمؤسسات إنجاز المزيد من المهام في وقت أقل، وإنشاء تجارب عملاء مُخصصة وجذابة، والتنبؤ بنتائج الأعمال لزيادة الربحية ، ولكن لا يزال الذكاء الاصطناعي تقنية جديدة ومعقدة ، و للحصول على أقصى استفادة منها، تحتاج إلى الخبرة في كيفية إنشاء حلول الذكاء الاصطناعي وإدارتها على نطاق واسع. يتطلب مشروع الذكاء الاصطناعي أكثر من مجرد توظيف عالم بيانات. فيجب على الشركات تنفيذ الأدوات والعمليات واستراتيجيات الإدارة لضمان نجاح تقنية الذكاء الاصطناعي.

لقد دخل العالم ضمن افاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنيات المعلومات والاتصالات، والذي كان منذ زمن قريب فات من المستحيلات، والذي بدوره قد غير المفاهيم والاساليب في التعاملات على الصعيدين الدولي بين الدول وعلى الصعيد الداخلي بين الادارة والافراد، حيث اجتاحت الثورة المعلوماتية الدول المتقدمة والتي تمثل العصب الاساسي في جميع اوجه الحياة، واتبع ذلك التغيير نهجا واسلوبا مختلفا في ادارة اجهزة الدولة وعلاقتها بالأفراد وتحت مسمى الحكومة الالكترونية. [1]

ان تداخل الاعمال الادارية وازديادها تتطلب من الادارات والحكومات كافة احداث طفرة نوعية في تطوير وتأهيل الادارة بما يتلاءم مع التطور التكنلوجي الحديث وادخال كافة الوسائل التكنلوجيا الحديثة في تقديم افضل الخدمات للأفراد ، وبالرغم من المناداة في استخدام الحكومة الالكترونية في الادارة من اجل تحقيق مستوى عالي من الخدمات الادارية ، الا ان استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم الخدمات الادارية اصبح حديث الساعة ، على الرغم من غموض ذلك التطبيق والتخوف العالي في استخدامه ، الا انه متى ما استخدم بصورة امنة وسليمة من قبل الادارة يحقق متطلباتها في تقديم خدماتها للأفراد بالسرعة العالية والمرونة والشفافية العالية ، وسوف نتعرف على الذكاء الاصطناعي والتنظيم القانوني له وكما يلي :

الفرع الاول

تعريف الذكاء الاصطناعي

وللتعرف أكثر بالذكاء الاصطناعي سوف نعرفه من الناحية اللغوية والاصطلاح وكما يلي: -

اولاً: التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي.

الذكاء مصدر ذكيّ وذكا وهو سرعة الفهم والفطنة وحدّة العقل [2]، واستذكت، وتطلق على الشمس حينما يشتد لهبها [3]؛ اما الاصطناعي فأصلها من اصطنع، أي كل شي كان مصنوعاً مهيأ بالفعل الذي يجمع بين التركيب والاختراع بناءً على علم ومعرفة بالشيء[4] .

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي.

اختلفت التعريفات للذكاء الاصطناعي اصطلاحاً ، فالبعض عرفه بأنه "جزء من علم الحاسبات الذي يهتم بأنظمة الحاسوب الذكية ، تلك الانظمة تمتلك الخصائص والامكانيات لاتخاذ أي قرار بصورة تشابه للسلوك البشري " [5]، وعرفه البعض الاخر بأنه قدرة الة او جهاز على اداء بعض الانشطة التي تحتاج الى ذكاء مثل الاستدلال الفعلي والصلاح الذاتي [6] ، فيما عرفه بعض المختصين بعلوم الحاسب والبرمجيات بأنه فرع من فروع علوم الحاسب والذي بواسطته يتم خلق وتصميم برامج للحاسبات تحاكي اسلوب الذكاء الانساني ليتمكن الحاسب من اداء بعض المهام التي تتطلب التفكير والفهم والحركة بدلا من الانسان .[7]

فيما عرفه عالم الحاسوب والرياضيات (Alan Turing) بأنه القدرة على التصرف كما لو كان الانسان هو الذي يتصرف، من خلال محاولة خداع المستجوب وأظهار كما لو ان انساناً هو الذي يقوم بالإجابة على اسئلة المستوجب.[8]

ويعرف ايضا بانه استخدام الآلات الرقمية واجهزة الكمبيوتر في اداء مهام معينة تحاكيها وتماثلها تلك الاعمال التي تقوم بها الكائنات الحية الذكية، مثل القدرة على التفكير والتعلم من التجارب السابقة وانجاز الاعمال بصورة دقيقة ومرتبة.[9]

ومن خلال التعمق في التعريفات السابقة، نجد ان البعض يعرفه هو أحد برمجيات الحاسب الالي، بينما ينظر اليه اخرون بأنه علم مستقل بذاته وغير متفرع، فيما يرى البعض بان القدرات البرمجية والحاسوبية هي التي تقدم الذكاء الاصطناعي [10].

ومن وجهة نظرنا فأن تعريف الذكاء الاصطناعي في مجال الخدمات الادارية هو استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة من الانظمة والبرمجيات في تقديم الخدمات للأفراد، بصورة دقيقة وسريعة ومتطورة، تغني عن الوسائل التقليدية والروتين وما يصاحبه من تأخير وتعقيد من قبل العاملين المقدمين لتلك الخدمة.

وتتمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي بعدة انواع منها المحدود او الضيق ، وهو اضعف الانواع لأنه محدد بمهام ضيقة وواضحة وغير متشعبة ، كالسيارات محددة القيادة ، اما الذكاء الاصطناعي العام فهو يعمل بقدرة تشبه الى حد ما قدرة الانسان من حيث التفكير و الادراك، وهو يجعل من الالة تعمل تلقاء نفسها وبشكل يشبه تفكير البشر كالروبوت الذكي ، اما الذكاء الاصطناعي الفائق فهو يقوم بمهام ومتطلبات بشكل افضل مما يقوم به البشر المتخصص ذو المعرفة العلمية ،هو نادر الوجود في الوقت الحالي لأنه يشكل تهديداً للبشر في المستقبل.[11]

الفرع الثاني

التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي

ان إدخال الذكاء الاصطناعي في مجال العمل الاداري وتقديم الخدمات للأفراد يمثل طفرة نوعية للإدارة وازدهار وتقدم عالي للدولة في مجال تقديم الخدمات الادارية وتحقيق المنفعة العامة للأفراد والمجتمع، وان هذا التدخل لا يتم الا بالنصوص القانونية والتنظيم القانوني لتلك الاعمال من اجل صياغة صورة قانونية سليمة وتبويب للعمل الاداري بواسطة الذكاء الاصطناعي، وحتى تتحمل الادارة مسؤولية الخطأ في اداء اعمالها.

فعلى الصعيد الدول الغربية، نجد ان الحكومة الفرنسية قد أطلقت وبشكل رسمي استراتيجية الذكاء الاصطناعي في العام 2017، وقد شكلت لجنة سميت باللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاقيات في فرنسا[12] ؛ في حين نجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد نظمت الذكاء الاصطناعي بقانون فيدرالي، ويعد هو الاول من نوعه في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي داخل البلاد، والموقع من قبل الرئيس ترامب بالأمر التنفيذي المرقم 13859 في شباط من العام 2019 ومن ثم صدر قانون مستقبل الذكاء الاصطناعي وافاقه في العالم.[13] (عنصر_نائب)

وفي العام 2017 أصدر البرلمان الاوربي الى المفوضية الاوربية، قراراً اوصى فيه الى تنظيم تشريع قانوني يعنى بمجال (الذكاء الاصطناعي والروبوت) حيث دعا الى تنظيم تشريع قانوني مشابه لقواعد القانون المدني يتضمن بيان الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي والروبوت، وكذلك المسؤولية المترتبة على اعمالها، وضرورة تكثيف الدراسات من اجل ايجاد الية مشتركة لتنظيم العمل بالروبوت والذكاء الاصطناعي وما يترتب عليها من امور ومتطلبات قانونية وفنية.[13]

اما على الصعيد العربي ، فنجد ان الامارات هي اول دولة عربية اخذت بأنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي ففي العام 2013 واستنفرت الحكومة جهودها للأخذ بتلك التكنلوجيا الحديثة وقد اطلقت الحكومة استراتيجية الامارات للذكاء الاصطناعي بحلول العام 2017 كمرحلة اولى لتحقيق اهداف وتطلعات مئوية للإمارات في العام 2071 لبلوغ المستقبل ، ومن المتوقع ان تعتمد الحكومة على الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة والخدمات بنسبة 100% بحلول العام 2031 [14] ؛ الا اننا لا نجد أي تشريع قانوني الا قانون الطائرات دون طيار الاماراتي رقم (4) لسنة 2020 المعدل والذي اشار الى تقنية الذكاء الاصطناعي في تعريف الطائرة دون طيار الا انه لم ينظم او يعطي أي شخصية قانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي .

اما في مصر فقد ابدت الحكومة المصرية الاهتمام الكبير في تقنية الذكاء الاصطناعي ، بالرغم من عدم وجود أي تشريع او نصوص قانونية تنظم هذه التقنية ، وفي العام 2019 وبموجب القرار المرقم (2889) انشأ مجلس الوزراء المصري ما يسمى بالمجلس الوطني للذكاء الاصطناعي والحقه برئاسة الوزراء وبرئاسة وزير الاتصالات ، وتضمن القرار كيفية تشكيل هذا المجلس والاجتماعات والمهام والاختصاصات [15] ، الا اننا لا نجد أي ترجمة في القوانين المصرية لتنظيم تقنية الذكاء الاصطناعي وادخالها في مجال تقديم الخدمات وتحسين العمل الاداري والحكومي ، سوى الاشارة الى تقنية الذكاء الاصطناعي في تعريف الطائرة دون طيار في القانون المرقم (216) لسنة 2017 .

في حين نجد ان العراق متأخر كثير بين الدول في مجال تنظيم تلك التقنيات الحديثة وادخالها في كافة المجالات وخاصة مجال العمل الاداري وتحقيق متطلبات تطور المجتمع ، فلا يوجد أي تشريع ينظم تلك التقنية المتطورة او الاخذ بها من قبل الحكومة في مجال تقديم الخدمات ، حتى في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية المرقم (78) لسنة 2012 ، لم يتضمن في بنوده أي اشارة الى تقنية الذكاء الاصطناعي او تكييف قانوني لتلك التكنلوجيا ، وبالتالي نجد ان دول عدة تفتقر الى القوانين المنظمة لتلك التكنلوجيا الحديثة وبالتالي قد يصعب على الباحثين او المختصين في ذلك المجال الى ايجاد تكييف قانوني للذكاء الاصطناعي ومدى ترتب المسؤولية نتيجة الضرر المتولد من تلك التقانة الحديثة .

المطلب الثاني

المسؤولية الادارية بالذكاء الاصطناعي

تلعب اليوم وسائل التكنلوجيا والتقنيات الحديثة الدور البارز في المجمع والدول ، وفي كافة الاصعدة الطبية والمالية و الفضاء والسياسات العامة وغيرها ، مساعداً في اتخاذ القرار وتنفيذ تلك المتطلبات وفق تقنية حديثة وسريعة ومميزة ، الا ان تلك الاعمال سواء أكانت على الصعيد الخاص او على صعيد العام وتحقيق المنفعة العامة قد يصاحب اعمال الذكاء الاصطناعي بعض الاخطاء في انجاز تلك المهام ومما قد يترتب عليها ضرر للغير ، فتترتب بذلك قواعد مسؤولية الادارة حتى وان لم يتدخل العاملين في الجهة الادارية في احداث ذلك الخطأ والضرر للأفراد ، بل قد تتعدى الى ترتب المسؤولية من قبل الادارة تجاه الافراد عن مسؤولية دون خطأ وذلك لحماية حقوق الافراد ، ان مسألة تحديد مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي ليس بالهين ، لانعدام التشريعات المنظمة لتقنية الذكاء الاصطناعي وبيان الطبيعة القانونية لها وسنبين المسؤولية على فرعين كما يلي:

الفرع الاول

مسؤولية الادارة على اساس الخطأ

ان الذكاء الاصطناعي يعد محور اهتمام الباحثين والمختصين في الوقت الحاضر بسبب ما يكتنف تلك التقنية من غموض الى حد ما، ومع العلم ان تطبيقاته على ازدياد وبتعدد ضمن مجالات الحياة كافة، الا ان وضع تكييف قانوني له او منحه شخصية قانونية اعتبارية [14]' امر مختلف عليه بين الباحثين، وكذلك قلة التشريعات القانونية على صعيد الدول من اجل الاخذ بها في مجال التشريع وتطبيق تلك التقنية داخل الدولة بعد تحديد الطبيعة القانونية لها.

ان المسؤولية الادارية هي مسؤولية مبنية على الخطأ، وإذا كانت للمسؤولية الادارية تمييز ونظرة قانونية معينة تختلف عن المسؤولية التقصيرية في القانون الخاص، الا ان كلا المسؤوليتين تتشابه باركان تحقق المسؤولية، وان اركان تحقق مسؤولية الادارة تتمثل بالخطأ الذي تأتي به الادارة جراء قيامها بأعمالها، والضرر الذي يصيب الافراد من جراء الخطأ، والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يكون هذا الضرر نشأ عن خطأ الادارة مباشرة.[16]

وان المسؤولية الادارية على اساس الخطأ قد بنيت على نظريتين هي نظرية الخطأ الشخصي، وهي اهمال الموظف الذي اوكلت له مهمة معينة واخلاله بواجباته، ويتحمل هنا مسؤولية جبر الضرر بالنسبة للغير، ولها معايير تفرقة عن الخطأ المرفقي منها: النزوات الشخصية والغاية والانفصال عن الوظيفة وجسامة الخطأ، اما نظرية الخطأ المرفقي فهو الخطأ الذي ينسب الى المرفق ذاته أي هو التنظيم او التسيير السيئ للمرفق العام، وتتمثل اهم صوره: عدم ادارة المرفق لعمله، وسوء ادارة المرفق لعمله، وبطء ادارة المرفق للعمل [17].

وفي ضوء المسؤولية الادارية عن اعمال الادارة بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ لابد من تحقق اركان الخطأ والضرر والعلاقة السببية، سواء من قبل الروبوت الالي او المركبة ذاتيه القيادة او أي تقنية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ويجب اثبات خطأ الادارة في استخدام تلك التقنية او خطأ البرمجة من قبل المنتج سواء كان الخطأ عمدي او غير عمدي، اما إذا ارتكب الروبوت الذكي خطأ في اتخاذ قرار دون وقوع سلوك متنازع عليه من قبل المالك او المستخدم او المنتج فلا يمكن تطبيق المسؤولية القائمة على اساس الخطأ[18] .

قد اتجه البعض بآرائهم الى الاخذ باستبعاد قواعد المسؤولية الادارية على اساس الخطأ الثابت نتيجة اعمالها بالذكاء الاصطناعي لصعوبة تحديد الخطأ ، فلو استعمل الذكاء الاصطناعي في مجال الاعمال الطبية او النقل ، سيجد المضرور صعوبة في اثبات الخطأ ومن المسؤول عن احداث ذلك الخطأ ، سواء أكان الشخص العام الذي يستخدم النظام او المنتج او الموظف ، وذلك لتعدد المسؤولين عن ذلك النظام ، والمضرور لا يستطيع اثبات الخطأ والوصول الى تحديد المسؤول عن الخطأ لان التحديد يعد مسألة فنية ودقيقة في الغالب لن يتمكن من اثباتها [19].

وان كان هنالك تأييد واسع لرأي بعض الفقهاء في عدم مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ ، الا اننا مع مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي على اساس الخطأ ، وللقاضي الاداري الدور الاساسي والفعال في اثبات الخطأ والضرر والذي يمارس الدور الفعال في التوازن بين حق الادارة في تحقيق اهدافها وبين حق الافراد في الحماية من تعسف الادارة ، بل ان للقاضي الاداري الصلاحيات في منح التعويض للمتضررين جراء اعمال الادارة المشروعة ولم يعد يلتزم بمبدأ التعويض لمن وقع عليه الضرر فقط ، ومن هذا المنطلق فأن للمتضرر الحق في تقديم دعوى ان اصابه ضرر من جراء الحصول على الخدمات الادارية بالذكاء الاصطناعي ، وتبقى للقاضي الاداري الصلاحيات المطلقة للبحث والتحري عن ادلة تثبت الخطأ ، وان كان الامر متعلق بالتقنيات الحديثة والبرمجيات ، فللقاضي ان يستند الى خبراء فنيين ومتخصصين في مجال التقنية الحديثة والذكاء الاصطناعي لإثبات الخطأ واستناداً الى قانون المرافعات المدنية النافذ لإثبات الخطأ ، واذا تكررت حالات الخطأ فأن التعويض يقع على عاتق المصنع او صاحب التقانة او التكنلوجيا بعد اثباته بوسائل الاثبات المتعددة ، اما في حال ندرته فيقع الخطأ على عاتق الادارة وتلزم بالتعويض ، وتأتي تلك الاحتمالات للتعويض والمسؤولية الادارية في ظل انعدام التكييف القانوني او التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي وربطه بالعمل الاداري اما في حال وجود النص وتكييف قانوني سليم ، فهنا يسهل على القاضي تقدير وقائع الدعوى وتحديد المسؤولية والتعويض عنها .

الفرع الثاني

مسؤولية الادارة على اساس الخطأ المفترض او دون خطأ

ان تطور انشطة الادارة والتداخل في اعمالها نتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، ادى ذلك الى كثرة تعرض الافراد الى ضرر من جراء تلك الانشطة التي تقوم بها الادارة ودون خطأ واضح وصريح من قبلها ، كما ان جسامة الاضرار التي تصيب الافراد وعدم وجود خطأ من قبل الادارة ، يحرم الافراد من جبر الضرر والتعويض عن تلك الاضرار ، مما دفع مجلس الدولة الفرنسي الى اعتبار ذلك منافيا للعدالة ولرفع الغبن والعبء عن هؤلاء المتضررين لجأ الى فكرة الخطأ او الخطأ المفترض ، وباستعمال دلائل وعلامات تشير الى وجود الخطأ من جانب الادارة ومن ثم يعفى المضرور من مهمة اثبات الخطأ ويتم جبر الضرر.[20]

ولعل فكرة المخاطر الناتجة عن ممارسة الادارة لنشاطها في تحقيق المصلحة العامة، وفكرة المساواة امام الاعباء العامة، والجمع بين المخاطر والمساواة اما التكاليف العامة، تعد من اسس نظرية مسؤولية الادارة دون خطأ، بالإضافة الى الحالات التي اخذت بها فرنسا لتبرير تلك النظرية المتمثلة بالتعويض عن اضرار الاشغال العامة، والتعويض عن نشاط الادارة الخطر وعن استعمال الآلات الخطرة، والامتناع عن تنفيذ الاحكام القضائية والتعويض عن الفصل المفاجئ لإلغاء الوظيفة [21].

ومن هنا من الممكن ان نلجأ الى المسؤولية القائمة اساس الخطأ المفترض او قرائن الخطأ في مجال الذكاء الاصطناعي وتعويض الافراد الذي اصابهم الضرر نتيجة ممارسة انشطة الادارة ، وبالخصوص في مجال المرافق الطبية ، وبالرغم من تحفظ الفقه على تطبيق هكذا مسؤولية على المرافق الطبية ، ويقتصر تطبيقها بأنشطة الاشغال العامة والاسلحة الخطرة لعدم تحديد مفهوم الشيء ، الا ان للقضاء الفرنسي رأي مخالف في ذلك فبعدما تحقق مؤخراً تطبيق قواعد القانون المدني على مسؤولية المرافق الطبية وخاصة المسؤولية عن المنتجات المعيبة ، يقرر مجلس الدولة على ان المرفق العام الطبي يكون مسؤولا ولو دون خطأ عن الاضرار التي تصيب الافراد الناتج عن القصور في المنتجات والاجهزة الطبية .[22]

وفي قرار لمحكمة النقض في فرنسا اقرت فيه مسؤولية كل منتج عن الضرر الناجم جراء منتجه بصرف النظر فيما اذا كان المضرور طرفا في العقد ام في الغير، ومن هنا اقر مجلس الدولة الفرنسي مسؤولية المرفق العام الطبي العام دون خطأ، مع امكانية الرجوع بالدعاوى التي يمكنه على المنتج، وخاصة في مجال استخدم نظم الذكاء الاصطناعي في الاعمال الطبية كالتشخيص والجراحة، لان اساس المسؤولية واحد هو المسؤولية عن المنتجات المعيبة [23].

نجد من الصعب ايضا تحديد المسؤولية على اساس قرائن الخطأ او الخطأ الافتراضي في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي لنشاط الادارة ، نظرا لعدم وجود نصوص تشريعية او تكييف قانوني سليم ينظم عمل الادارة بواسطة الذكاء الاصطناعي ويعطي التكييف الحقيقي لتلك التقنية ، بالإضافة الى ان الاتجاه القضائي الحديث للبعض من الدول الاوربية قد مال الى الاخذ بالتعويض للإفراد على اساس نظرية الخطأ فقط والعدول عن القرارات السابقة المتضمنة التعويض على اساس قرائن الخطأ او دون خطأ ، ولكن من الصعب جداً ان تتخلى الادارة عن المتضرر نتيجة اعمالها دون خطأ بتقنية الذكاء الاصطناعي ، فهي تسعى لتحقيق المصلحة والمنفعة العامة للأفراد داخل المجتمع ، وبالتالي فأنها ملزمة بجبر الضرر حتى وان كان ذلك دون خطأ ما دام هنالك قرائن تشير الى ان الضرر مرتبط بنشاط الادارة اليومي في تحقيق المنفعة العامة ، ويمارس القاضي ا الدور الواسع في تقدير تلك الوقائع وادلتها للوصول الى جبر الضرر .

الخاتمة

من خلال البحث في مسؤولية الادارة عن اعمالها بالذكاء الاصطناعي توصلنا الى نتائج وتوصيات تتمثل بما يلي :-

اولا: النتائج.

1- لا يوجد تعريف واضح وشامل للذكاء الاصطناعي من قبل الفقهاء والباحثين بل وحتى المشرع في القلة من التشريعات القانونية لتنظيم تلك التقنية، فالبعض يعتبره فرع من فروع الحاسب الالي، فيما يعتبره البعض من نظم البرمجيات المتطورة، وينتهي

البعض الى اعتباره فرع مستقل بحد ذاته، وفي جميع الاحوال يعد من تقنيات التكنلوجيا الحديثة التي تدخل في المساعدة لتقديم الخدمات في كافة مجالات الحياة بصورة متقنة ومميزة وسريعة.

2- قلة التشريعات القانونية المنظمة لتلك التقنية من قبل الكثير من الدول وعدم وجود تشريع قانوني يبين التكييف القانوني السليم لتقنية الذكاء الاصطناعي او روبوت الذكاء الاصطناعي يجعل الادارة متخوفة للاستخدام الامثل لتلك التقنية في انجاز مهامها اليومية في تقديم خدماتها للأفراد.

3- التزام الادارة في تعويض الافراد المتضررين من جراء القيام بأعمالها بصورة تقليدية بعد تحقق الخطأ والضرر وتحقق العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وهو ما يمكن تطبيقه كأساس في مجال تحقق مسؤولية الادارة نتيجة لقيامها بأعمالها بتقنية الذكاء الاصطناعي ، على الرغم من اعتراض البعض لصعوبة اثبات الخطأ لانها تقوم بوسائل تكنلوجيا حديثة الا ان القاضي الاداري يلعب دوراً اساسيا في مجال البحث عن الادلة وله سلطات تقديرية واسعة في تقدير تلك الادلة وصولاً الى الحكم السليم وارساء مبادئ اساسية لهكذا مسؤولية في ظل وسائل التكنلوجيا الحديثة ، وبالاستعانة بالخبراء الفنيين في تقدير تلك الوقائع واستنادا لقانون المرافعات النافذ .

4- ان التزام الادارة تجاه الافراد بالتعويض عن الضرر نتيجة الخطأ لا يكون فقط بتحقق الخطأ، وانما قد تتعداه الى التزامها تجاه المتضررين بالخطأ الافتراضي او دون خطأ وخاصة في مجال تقنية الذكاء الاصطناعي وقد ايد العديد الباحثين تلك المسؤولية ولا سيما في مجال المرفق الطبي العام، وبالإمكان للإدارة الرجوع على المنتج بعد جبرها لضرر الافراد.

ثانيا: - التوصيات.

1- على للسلطة التشريعية سن قوانين تنظم عمل تلك التقنية داخل الدولة من حيث بيان شخصيتها القانونية الاعتبارية والمسؤولية المترتبة عليها والية التعويض عن اعمالها واعطاء التكييف القانوني السليم لها، حتى تسهل على السلطة التنفيذية والادارة وحتى المشاريع الخاصة والمشاريع الاستثمارية من ادخال تلك التقنية الحديثة في اعمالها اليومية من اجل تقديم أفضل خدماتها للأفراد والمجتمع.

2- تظافر الجهود الحكومية لانتهاج مسار الدول المتقدمة في الاخذ بتلك التقنية في كافة مجالات الحياة والحد من وسائل الادارة التقليدية في تقديمها للخدمات للأفراد، وفي حال تأخر الادارة في استخدام تلك التقنيات والوسائل الحديثة، العمل على ادخال تلك التقنية في المشاريع الاستثمارية المشاريع الخاصة وبرقابة من السلطة التنفيذية ورؤية مدى اهمية تلك التجربة في تحقيق مستوى عالي ومتقدم من الخدمات والاخذ بها تدريجياً في مجال العمل الاداري.

3- متى ما اخذت الدولة تلك التقنية في ادارتها من اجل تقديم أفضل الخدمات للأفراد، لابد من عقد الورشات التثقيفية والدورات الداخلية والخارجية للعاملين على تلك التقنيات، وبالأخص السلطات القضائية سواء على صعيد القضاء العادي او القضاء الاداري والعمل على تشجيعهم في اعداد دراسات وابحاث تعالج تلك التقنيات ومقترحات قانونية لمعالجة النقص التشريعي في كافة القوانين.

المصادر

[1]. القريشي، عمر موسى جعفر، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، بغداد، 2012.
[2]. مسعود، جبران، الرائد، دار العلم للملايين، لبنان، 1992.
[3]. آبادي، مجد الدين محمد بن يوسف الفيروز، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.
[4]. عمر، احمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008.
[5]. غنيم، محمد احمد، الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الادارة المعاصرة، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
[6]. عرنوص، بشير علي، الذكاء الاصطناعي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة،2008.

[7]. الشرقاوي، محمد علي، الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية، سلسلة علوم وتكنلوجيا المستقبل، مركز الذكاء الاصطناعي، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1998.

[8]. E.Rish , Artificial intelligence and the Humanities , parading press, 1985.

[9]. محمد، محمد شاكر محمود، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية- دراسة تحليلية، بحث منشور، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد (43)، 2022.

[10]. فايزة، سعيداني، التكييف القانوني للروبوت ومدى تحمله المسؤولية، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة بومرداس، الجزائر، المجلد (7)، العدد (3)، 2022.

[11]. عبد الستار، مصعب ثائر ومحمد، بشار قيس، المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد (10)، العدد الثاني، 2021.

[12]. عبد الله، فاتن صالح، إثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، الاردن، 2009.

[13]. كريم، سلام عبد الله، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء- كلية القانون، العراق، 2022.

[14]. الاسيوطي، ايمن محمد، الجوانب القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي، ط 1، دار مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.

[15]. عبد الله، محمد صديق محمد ورضا، عمر نافع، المركز القانوني للذكاء الاصطناعي، بحث منشور، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت – كلية الحقوق، السنة (7)، المجلد (7)، العدد (1)، الجزء (2)، 2022.

[16]. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات المصرية. https://mcit.gov.eg/ar/Artificial_Intelligence

[17]. الموقع الالكتروني الرسمي استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي./https://u.ae/ar-AE/about-the-uae

[18]. عبد الوهاب، محمد رفعت، القضاء الاداري، منشورات الحلبي القانونية، بيروت،2003.

[19]. راضي، مازن ليلو، موسوعة القضاء الاداري، المجلد الاول، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2016.

[20]. نصار، مها يسري عبد اللطيف عبد اللطيف ومنتصر، سهير سيد احمد، المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، بحث منشور، المجلة القانونية، جامعة القاهرة – كلية الحقوق، المجلد 17، العدد7، مصر، 2023.

[21]. عبد اللطيف، محمد محمد، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث منشور، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة – كلية الحقوق، مصر، المجلد 11، العدد 1، 2021.

[22]. الفوزان، محمد بن براك، مسؤولية الدولة عن اعمالها غير المشروعة وتطبيقاتها الادارية، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2009.

[23]. عبد المنعم، محمد احمد، مسؤولية الادارة على اساس المخاطر في القانون الفرنسي والمصري، اطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، القاهرة ،1415 هـ.